لا يتبَعُّضُ ، يعني ما لا يَتَجَزُّأُ (١) على أنْصِباء الشركاء .

(١٧٨٣)، وعن جعفر بن محمد (ع) أنَّه سُئِل عن قسمة مُجرى الماء، فقال: هذا مما لا يُنقسَم.

(١٧٨٤) وعن على (ص) أنَّه سُثِل عن قوم ِ قَسَموا أَرضًا أو دارًا على أنَّه لا طريق لِواحِد منهم ، فقال : ليس هذا من قسمة المسلمين ، تُفسَخ هذه القسمة وتُركُّ إلى الحقّ .

(١٧٨٥) وعن على (ص) أنه قال : لا بُدُّ من قاسم ورزق للقاسم .

(١٧٨٦) وعن جعفر بن محمد (ع) أنَّه سُئل عن دَارِ بين رجلين اقتسماها فصار العلوُّ لأحدهما والسِّفل للآخر ، قال : جائزٌ ، إلاَّ أن يكون بينهما غَبْن بَيِّن وظلمٌ فتُفسَخ القسمةُ بينهما إلا أن يكونا عَلِما ذلك ورَضِيا به.

(١٧٨٧) وعنه (ع) أنَّه سُمِل عن قوم اقتسموا دَارًا لها طريق ، فجُمِلِ الطُّريق في حقِّ أحدِهم ، وجعل لمن يَبقَى أَن يَمُرُّ برجله فيه ، قال : لا بأس بذلك ولا بأس بأن يشترى الرَّجل مَمَرَّه في دار رجل أوْ في أرضه دون سائرها .

(١٧٨٨) وعنه (ع) أنَّه سُثِل عن القوم يقتسمون الدَّارَ فيرضَى أَحدُهم بِشِفْصِ منها دون حقِّه ، ويدع الباق للقوم يقتسمونه ، قال : لا بأس إذا تُرَاضُوا بِهِ أَجمعون .

(١٧٨٩) وعنه (ع) أنَّه سُثلَ عن الدُّور تكون لقوم شتَّى فيقول بعضُهم آخذُ حصَّى في كلِّ دار . ويقول بعضُهم : يجمع لكلِّ واحد منَّا نصيبُه في موضع واحد ، قال : يُنْظُر ، فإن كانت الدُّور معتَدِلَةً في حالها ونَفاقها (٢) ورغبةِ النَّاس فيها ، قُسِم (٣) لكلَّ إنسانِ حقَّه في مكان واحدِ وَإِن كانت

⁽١) س ، د ، ط . ى ، ز ، ع ، يعنى لا يتجرأ . (٢) حش ى – رواج . (٣) س – (المتن ناقمس) تقسم .